تأمُّـــلات

محمد عبدالماجد العريقي

حالة قلق (1-2)

قرأت مؤخراً في إحدى الصحف العربية عن دراسة أمريكية , تكشف أن العاصمة الفرنسية باريس هي أكثر المدن الأوروبية ازدحاما لدرجة أن كل قائد سيارة هناك يهدر كل عام نحو ٧٠ ساعة من أوقاته بسبب الازدحام المروري .

تصوروا أن المواطن الباريسي يهدر ٧٠ ساعة من وقته في السنة بسبب الازدحام المروري، يعني أن الوقت أ قل بكثير في باقي المدن الأوربية الأخرى .

إذاً ماذا لو نفذت مثل هذه الدراسة في مدينة صنعاء ، كم تعتقدون عدد الساعات التي يهدرها كل قائد سيارة من وقته سنويا بسبب الازدحام المروري في شوارع صنعاء .

من حيث المبدأ لن تجرى مثل هذه الدراسة في اليمن أو أي دولة عربية، لأن العرب أساساً لا يهتمون بالوقت، والزحمة المرورية ليست هي المتهم الأول في سرقة ونهب أوقاتنا، فنحن أساسا نبحث عن كل وسيلة نمنحها وقتنا دون ثمن، وكل همنا هو كيف مضي اليوم، وكيف نقترب من نهاية الشهر لنقبض المرتب ، غير ذلك فحساب الوقت لا يدخل في قاموسنا .

لا يعني هذا أن ظاهرة الزحمة المرورية لا تزعجنا، إنها المشكلة التي توتر أعصابنا، وتهدد حياة المشاة، وتربك رجال المرور، وتجلب الضوضاء إلى أسماع ورؤوس الناس، إنها أبرز الإزعاجات لسكان المدن .

وإذا رجعنا لتساؤلنا السابق عن عدد الساعات التي يهدرها السائق في شوارع العاصمة صنعاء سنويا، إذا اعتبرنا ذلك معياراً حضارياً لتقدير قيمة الوقت، أعطي كل شخص حرية التقدير، على ضوء تأثره وارتباطه وتعامله مع هذه القضية .

أنا شخصيا أعتقد أنني أهدر من وقتي فقط للوصول إلى العمل والعودة إلى البيت أكثر من ٢٤٠ (مائتين وأربعين ساعة سنويا)، وسوف أحسبها لكم بكل دقة .

أنا ساكن بأحد أحياء مديرية الوحدة جنوب غرب العاصمة، ومقر عملي شمال العاصمة على شارع المطار .

المسافة التي أقطعها حوالي عشرة كيلو مترات تحتاج إلى عشرين دقيقة في الحالة العادية بدون زحمة اللهم الوقوف أمام إشارات المرور، لكن الوقت الذي أمضيه في الطريق حتى أصل أو أعود إلى البيت هو ٤٥ دقيقة وهذا في أحسن الأحوال .

يعني هناك أربعون دقيقة تهدر يوميا في مشواري الذهاب والعودة .

وشهريا ٤٠×٣٠=١٢٠٠دقيقة ÷ ٦٠= ٢٠ساعة شهريا ×١٢شهراً ٢٤٠ساعة سنويا.

أما إذا أضفت الوقت المهدر من المشاوير الخاصة في الصباح أو بعد الظهر فالرقم سيرتفع إلى مستوى أكبر .

أما كيف يهدر هذا الوقت فتفاصيله يحتاج إلى صفحات مطولة، وسوف أشير إلى بعضها في عدد الغد .

19alariky@gmail.com

عابثون بالوطن.. حالمون بالسلطة

جمال محمد حميد

دائماً ما يثبت لنا الشرفاء من أبناء الشعب اليمني أنه لا يمكن لأحد أن يمزقهم وأن يزعزع أمنهم أو استقرارهم في ظل توحدهم وظهور معدنهم الأصيل عند الشدائد كشعب موحد وعظيم يقهر الأعداء والحاقدين واللئام والمتآمرين ويرد كيدهم في نحورهم ليخرس ألسنتهم وكذبهم.

إن العابثون بوطننا مهما تطاولوا ومهما حاولوا العبث بهذا الوطن فإن المواطنين الشرفاء وبجانبهم أبناء القوات المسلحة والأمن مدافعين ومقدمين أنفسهم فداء لهذا الوطن والدفاع عن الأمن والاستقرار والوحدة والحرية والديمقراطية والتنمية.

إن العابثين بهذا الوطن هم قلة قليلة ولا يمكن لهم أن يحدثوا أي شيء في ظل يقظة الدولة ورجالها وعلى رأسهم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية الذي بحكمته وحكنة سياسته قادرين على الصمود في وجه كل الهجمات والتحديات والمتآمرين على الوطن والأخطار الداخلية والخارجية.

فالرئيس علي عبدالله صالح والشرفاء من أبناء الوطن والقوات المسلحة والأمن يدافعون عن قضيتنا الوطنية يذودون عنها في كل حين ضد الخارجين عن النظام والقانون ويخرجونهم خائبين كونهم يبحثون وراء قضايا وهمية تعبر عن مصالحهم الشخصية وخيانتهم لوطنهم وتآمرهم على وحدة الوطن ويمن الـ ٢٢ من مايو وهذا أمر أصبح الجميع يعيه ويقف سداً منيعاً أمامهم وأمام مخططاتهم الخبيثة.

إنهم يحلمون بالعودة إلى السلطة بعد أن خرجوا خائبين مذعورين من يمن الـ ٢٢ من مايوم وهم يجرون وراءهم ا لخزي والعار جراء حقدهم وأعمالهم غير المشروعة والتي ارتكبوا من خلالها المجازر البشرية والمقابر الجماعية والتي خلفت الأيتام والأرامل ونهبوا الممتلكات العامة والخاصة وعملوا على تغليب مصالحهم الشخصية على المصالح الوطنية.

إننا اليوم نعيش في وطن الـ ٢٢ من مايو وطن الأمن والاستقرار والطمأنينة والحرية والديمقراطية والتنمية والمنجزات التنموية والثقافية في ظل رعاية وحكم رشيد من قبل قائد وربان سفينة الوطن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

وما نجاح استضافة بطولة خليجي ٠٢ لخير دليل على توحد اليمن وأبنائه الشرفاء ضد كل من شكك بالعمل القائم ونادى بتعطيل سير البطولة بزعزعة الأمن والاستقرار والعمل على الإضرار بالوطن والمواطنين.

إن من يحلمون بعودة الزمن للوراء إنما هم واهمون بفعل خيبة أملهم التي وقف الشعب اليمني بأجمعه ليقول لا للإرهاب.. لا لتمزيق الوطن.. لا للمصالح الشخصية.. وقال نعم للوطن.

نعم ليمن الـ ٢٢ من مايو – نعم للوحدة اليمنية.. ولتكن مزابل التاريخ نهاية كل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار البلاد.

أخيراً لن يتحقق شيء للحالمين بالعودة للسلطة والعابثين بالوطن في ظل وجود الوعي التام لدى الشعب اليمني ومعرفته بحقيقة الخونة الملطخة أيديهم بالدماء إبان تقلدهم للسلطة فيما مضى، وسيظل اليمن واحداً بقوة وحدة أبنائه من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ولن تستطيع أي يد عابثة أن تعود بعجلة الزمن للوراء مهما استخدموا الوسائل المختلفة للإضرار بالوطن.

GAMMALKO@HOTMAIL.COM

حقوق الإنسان في اليمن

فاهم الفضلي

تحتفل بلادنا اليوم مع دول العالم في العاشر من هذا الشهر بالذكرى السنوية الـ٦٢ لنشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨م، وقد احتوى الإعلان على ديباجة و(٣٠) مادة نصت على حقوق الإنسان، انطلاقا من أن حقوق الإنسان في أفضل مفاهيمها هي تعبير مشترك وموحد لجميع طموحات الشعوب في العيش بحرية وأمان في عالم تسوده العدالة والسلام وكرد طبيعي لظاهرة العنف والقمع والفقر المدقع وانعدام الأمن الذي يعيش العالم فيه تحت وطأة هذه الآفات.

وقد شهدت اليمن في ميادين حقوق الإنسان تطورات متسارعة منذ قيام الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٠م، حيث ارتكز النظام السياسي على الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والتعبير والتأسيس لعمل مدني حيث تجاوز عدد منظمات المجتمع المدني (٧٠٠٠) منظمة تعمل في شتى المجالات، وشهدت اليمن إجراء انتخابات برلمانية ومحلية ورئاسية عديدة، وبرزت الصحف الحزبية كحق دستوري وقانوني مكفول لكل حزب، وتعزز دور الصحافة الأهلية سواء بدعم ما كان قائماً أو ما استحدث منها، وكفلت التشريعات الوطنية المساواة في الحقوق والواجبات العامة بين المواطنين دون أي تمييز بسبب الجنس أو العقيدة.

ولأهمية الارتقاء بالآليات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وضرورة إيجاد جهاز فني وإداري فاعل ومتكامل توكل له مهمة تنسيق الجهود الحكومية في هذا المجال وكذلك خلق وتعزيز قنوات التنسيق والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية جاءت التوجهات الجادة للقيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح– رئيس الجمهورية، وذلك بتخصيص حقيبة وزارية في عام ٢٠٠٣م تعنى بحقوق الإنسان وقد مثل تأسيسها الجهاز الحكومي الرئيسي المعني بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها تتويجا لجهود عدة سبقت تأسيس الوزارة ومراحل تطور الآليات الحكومية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها منذ إنشاء لجنة الحقوق المدنية والسياسية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٧م كأول لجنة حكومية ركزت مجال اهتمامها على الحقوق المدنية والسياسية وصولاً إلى إنشاء اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨م، الذي تم تعديله بالقرار الجمهوري رقم (٩٢) لسنة ١٩٩٩م لتصبح الهيئة الوطنية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان، وتعززت تلك الجهود بقرار تعيين وزير دولة لشؤون حقوق الإنسان في عام ٢٠٠١م وبعد استحداث هذا المنصب تم إعادة تشكيل اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان بموجب القرار الجمهوري رقم (٨٩) لسنة ٢٠٠١م ليرتفع مستوى تمثيلها وتصبح برئاسة رئيس مجلس الوزراء وأوكلت المهام التنفيذية لوزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان الذي أصبح أميناً عاماً للجنة، ورافق ذلك التطور إنشاء جهاز فني «لجنة فرعية دائمة» تابع لها ضمت في قوامها ممثلين عن أعضاء اللجنة العليا.. وأوكلت إليها مهام تنسيق ومتابعة أعمال اللجنة.

ومن خلال هذا التطور الواسع يمكننا القول ونحن نحتفل بهذه الذكرى العالمية أن بلادنا قد حققت الكثير والكثير في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان بدءاً من تطوير نظام حكمها القائم على الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وضمان حرية الرأي والتعبير، وحرية تبادل المعلومات، وحق تكوين الأحزاب السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، وتطور نظام الحكم المحلي نحو اللامركزية الإدارية، وضمان استقلال القضاء، وبناء منظومة تشريعية ضامنة لمختلف هذه الحقوق، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب، ومكافحة الفساد، والتوسع في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وخلق تفاعل لدى الجهات المعنية بشكاوى المواطنين حول أي انتهاكات أو مطالب حقوقية، وفتح الباب واسعاً أمام إنشاء وتكوين منظمات المجتمع المدني الروح النابض لحقوق الإنسان في المجتمع، وفتح آفاق تعاون واسعة مع المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان توجت بالتوقيع على ٥٧ اتفاقية ومعاهدة دولية ترتبط بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التعامل بجدية مع مختلف التقارير الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان في بلادنا وغيرها من الإنجازات التي تعتبر مؤشراً واضحاً لما وصلت إليه بلادنا في هذا المجال، وبالتأكيد هذا لا يعني أننا قد وصلنا إلى درجة الكمال، وأننا قد حققنا المستحيل، فنحن ما نزال في بداية الطريق، وما يزال أمامنا الكثير لتحقيقه، وتظل هذه التطورات تشوبها أوجه قصور محدودة في التطبيق كونها تمثل تجربة ناشئة، وهي بحاجة إلى وقت حتى تتجذر بصورة حقيقية وكاملة في المجتمع، ولكننا نفاخر بأن لدينا الإرادة والنية الصادقة للاستمرار في هذا النهج حتى النهاية وهذا هو المهم.

ونتمنى من خلال هذه المناسبة أن تعمل وزارة حقوق الإنسان على زيادة الوعي بمبادئ حقوق الإنسان لدى المجتمع ولدى العاملين في مختلف المؤسسات الأمنية والقضائية، برغم الصعوبات التي تواجه عمل الوزارة من خلال قلة الاعتمادات المالية المرصودة لتنفيذ البرامج والأنشطة الأساسية التي تقوم بها في جوانب التدريب والتأهيل والتوعية والتثقيف والنشر والإعلام، وغيرها من الأنشطة، فهي ستظل تحديات ماثلة أمام تحقيق الوزارة لطموحاتها الرامية إلى الارتقاء بحقوق الإنسان من خلال التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكافة أفراد المجتمع.

FALFATLY@YAHOO.COM

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

بَيْع القضيَّة

شكا زميل عزيز من أن الزملاء لا يقرأون، وبرغم أنهم كذلك فيهاجمون الآخرين لأنهم «باعوا القضية».

لا يدري هذا الزميل أننا نعاني من مشكلة قراءة، وخذ مثلاً، فالزملاء لا يقرأون لبعضهم، ولا ينظر أحد لما كتب الآخر على الإطلاق، ويا ليتها الغيرة، لا بل لأن الغالبية العظمى ومن بينهم مَنْ يفترض فيهم حَمَلَة أقلام ورواد كلمة، لا يقرأون لبعضهم، وإذا أردت من شر البلايا فاعلم أن البعض لا يقرأ لنفسه!! كيف؟ سأقول لكم إن كثيراً من الزملاء، ليس بالضرورة أن يكون جميعهم من هذه الصحيفة، بل من كل الصحف، يسلمك مادة للنشر، فتنشرها، فيأتي ويتصل أو يلتقيك وهات يا عتاب : ليش، ما بيني وبينك؟ وحين تسأله : مالك؟

– لم تنشر مادتي، وحين تقول له : بل نشرت قبل يومين، يمتقع وجهه : والله مانا داري في أي عدد، أين هُوه، وهكذا.

وهناك وجه آخر للصورة، فكثير ممن يكتبون من الخارج فيرسل لك ما كتبه، وتنشره، ويتصل بك بعد أيام : الله المستعان!! ومن خبرتنا، تضحك، تسأل : ماذا حصل؟

– يا رجَّال، تنشروا للإنس والجن، ونحن ما بيننا وبينكم، فتقول : نشرنا، يصيح «يَعَّاوه، أيحين»، تقول : قبل كذا، والله ما لي علم، يرد خجلاً، لأنه لا يتابع، وما كتبه مجرد تصنيفة، فلا يقرأ، وهناك الكتَّاب «المُصنِّفين» الذي يحضر مقيلاً فيجد الناس يتحدثون عن قضية ما، مناسبة ما، فيحسبها بينه وبين نفسه، وقد يكون مسؤولاً سابقاً : شاروِّح وأكتب يمكن يشوفوها وأعود إلى دائرة الاهتمام، وفي الصحيفة الفلانية شارسلها للصاحب فلان، ويرسل، وبعدها كل نصف ساعة اتصال، وكل ساعتين اتصال، فتحلف بأغلظ الأيمان : والله لا تنشر، ولا يهمك، فيفاجئك بالاتصال مرات ومرات، وتنشرها، فيكون قد نسي، لأنك قد نشرت فلا تجيبه، لتفاجأ أنه لم يقرأ، حتى يكتشف أنها نشرت، وهات يا ملاحقة : عند الله وعندكم، أين شاحصّلها!!

وهناك وجه ثالث أو رابع للأمر، فأنت تكتب يومياً، فيقابلك أحياناً من الزملاء خارج الصحيفة : إنَّا مالك هذي الأيام ما عد بتكتبش، فلا تجد أمامك من مخرج سوى أن تقول : والله حال الدنيا، وماذا نفعل، مشاغل، هموم، والكتابة لم تعد مجدية، بدل ما يبرّر هو غيابه، تتحمل أنت، وهات يا تبريرات!!

وعندما تعود إلى نفسك، ما عليك إلا أن تبكي، وحين تزداد حدّة البكاء تتوقف لتسأل نفسك : وانا على أيش ابكي!!

وتستغرب أن كثيرين يحملون معهم إلى البيت أرطالاً من الجرائد، وتجد في الأخير أنهم لا يقرأون، وإذا سمعوا بالصدفة عن مقالة لفكري، لسامي، لعارف، أو مقابلة حامية الوطيس، هات لك من جري للبحث!! وقد يكون حَمَل العدد المقصود أو الأعداد معه، وفرشها للأكل أو أتى الجيران وأخذوها للأكل أيضاً!!

وبالنسبة للكتب، فقليلون هم مَنْ يقرأون، وهم الوحيدون الذين يعلمون بآخر عنوان نزل إلى المكتبات، ولذلك تجد أكثر من مؤلف يشكو : لماذا أطبع الكتاب الفلاني؟ من أين أسدد للمطبعة؟

وإذا أردتم فاسألوا عمَّن يعرف عن عنوان آخر كتاب جميل لقادري أحمد حيدر، ما هو عنوانه؟ وهو الكتاب الذي عرضنا له في صفحة تقريباً بقلم فايز البخاري، ولن أقول في أي تاريخ، فَمَنْ شاء فليبحث، هل نعاني حالة توهان؟ حالة قرف؟ حالة لا علاقة لها بالوضع الاقتصادي هي حالة خاصة بنا، ترانا نفرح فجأة، لنكتئب فجأة، لنحبط في اللحظة التالية، لنضحك في الأخرى، لنعود إلى حالة القرف من جديد، سعداء هم مَنْ يجمّدون أحاسيسهم ومشاعرهم، ربما.

نعود إلى مسألة الأحكام القاطعة، فالزميل العزيز يعاني من حالة إحباط بسبب الحكم المتسرع في أنه «باع القضية»، ولا تدري بالطبع ما هي القضية التي باعها، في نفس اللحظة التي نظل نلتّ ونعجن أنه طالما ونحن نقول بالديمقراطية، فهي تتحمل كل وجهات النظر، وكل اختلاف فيها أو تباين، هذا إذا كنّا بالفعل نعلم عنها ما يفترض أن نعرف، أو نعلم أن الاختلاف لا يفسد للود قضية، وقبل هذا يفترض في مَنْ ينقد الآخرين أو يرمي زجاجهم أن يتسلح بالمعرفة أولاً بالعموم، ومعرفة الشيء الذي يناقش فيه أو يختلف، أو له وجهة نظر – وهذا حقه – أما أن نطلق الأحكام جزافاً فلا، على أن الأهم يظل أن نقرأ، وكيف، على أنني لا أزال أتذكر ذلك الصديق الذي جاء إلى منزلي ذات مرة للمقيل ومن الباب ظل يصيح : خلاص، بعت كل شيء، قلت : بعت ماذا؟ أيوه صح، بعت سيارتي، قال : لا القضية، قلت : وكيف عرفت؟ قال من اليوميات، قلت : هل قرأتها، قال وبشجاعة : لا، قالوا لي، قلت : اخرج من بيتي.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com